بهدف الحفاظ على حرية الملاحة وضمان مرور آمن للسفن عبر المضائق والممرات المائية

الاتحاد الأوروبي: انضمام الكويت إلى تعهد «لا رسوم ولا إتاوات» يجسد التزامها بالقانون الدولي

آن كويستينن: يعكس الالتزام المشترك بالقانون الدولي والتعاون متعدد الأطراف

أسامة دياب

رحب الاتحاد الأوروبي بقرار الكويت الانضمام إلى التعهد الدولي «لا رسوم ولا إتاوات» (No Fees، No Tolls)، الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى الحفاظ على حرية الملاحة البحرية وضمان المرور الآمن والمفتوح للسفن عبر الممرات المائية والمضائق الدولية، وفقا لقواعد القانون الدولي للبحار.

وأكد الاتحاد الأوروبي، في بيان صحافي صادر عن بعثته لدى الكويت، أن انضمام الكويت إلى هذا التعهد، إلى جانب أكثر من 60 دولة حول العالم، من بينها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجسد التزامها بالقانون الدولي وحرية الملاحة، ويدعم الجهود الدولية الرامية إلى حماية أمن الممرات البحرية واستقرار حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد.


سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى البلاد آن كويستينن

وأوضح البيان أن حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية تمثل عنصرا أساسيا للتجارة العالمية وأمن الطاقة واستقرار سلاسل الإمداد الدولية، مشددا على أن المرور الحر والقانوني للسفن عبر المضائق المستخدمة للملاحة الدولية يعد مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي للبحار ومصلحة مشتركة للمجتمع الدولي. وأشار إلى أن التعهد يهدف إلى الحفاظ على سلامة الإطار القانوني الدولي المنظم للملاحة البحرية، والتصدي لفرض أي رسوم أو إتاوات غير قانونية أو قيود تمييزية على عبور السفن عبر المضائق الدولية. وفي هذا السياق، قالت سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى دولة الكويت آن كويستينن: «نرحب بقرار الكويت الانضمام إلى تعهد (لا رسوم ولا إتاوات)، الذي يمثل تعبيرا مهما عن التزامنا المشترك بالقانون الدولي والتعاون متعدد الأطراف وحرية الملاحة». وأضافت أن الاضطرابات التي قد تشهدها طرق الملاحة البحرية يمكن أن تترتب عليها تداعيات واسعة النطاق على التجارة العالمية وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد، الأمر الذي يجعل من الضروري أن يقف المجتمع الدولي صفا واحدا للحفاظ على الممرات المائية المفتوحة والآمنة، وفقا للقانون الدولي، مشيرة إلى أن دعم الكويت يمثل مساهمة مهمة في هذا الجهد الجماعي.

شيخة العبدالله: اهتمام الكويت لم يقتصر على بناء الدولة وتطوير بنيتها التحتية بل امتد إلى بناء الإنسان

غادة الطاهر: دمج ذوي الإعاقة ركيزة أساسية للاستثمار في الإنسان وبناء المجتمعات


الشيخة شيخة العبدالله مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم لدى الكويت غادة الطاهر

كونا: أكدت ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم لدى الكويت غادة الطاهر، أن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم يمثلان ركيزة أساسية في بناء المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة والاستثمار في رأس المال البشري.

جاء ذلك في تصريح أدلت به الطاهر لـ «كونا» عقب استضافتها «أم المعاقين» الشيخة شيخة العبدالله في بيت الأمم المتحدة بمنطقة مشرف لإجراء حوار معها تقديرا لمسيرتها الرائدة وجهودها الممتدة في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقالت الطاهر إن ارتباط المناسبتين يعكس حقيقة أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جزء أصيل لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان، مبينة أن ضمان هذه الحقوق يتطلب توفير الفرص المتكافئة وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

وأوضحت أن هذه الجهود تتقاطع مع مستهدفات «رؤية الكويت 2035» التي تضع الاستثمار في الإنسان وتنمية قدراته ضمن أولوياتها، مؤكدة أن التنمية الحقيقية لا تقاس بالمشروعات والبنية التحتية فحسب وإنما بمدى قدرة المجتمع على إتاحة الفرص لجميع أفراده والاستفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم.

من جهتها، استعرضت الشيخة شيخة العبدالله في تصريح مماثل لـ «كونا» بدايات اهتمامها بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة منذ المرحلة المتوسطة في سبعينيات القرن الماضي عندما كانت تدرس معها طالبة كفيفة تتفوق دراسيا وتحصد المراكز الأولى، مؤكدة أن هذه التجربة أثارت لديها تساؤلات حول أوضاع بقية الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم ومدى توافر الرعاية والفرص لهم في المجتمع.

وأضافت الشيخة شيخة العبدالله أن انطلاقتها العملية جاءت عبر الانضمام إلى مجموعة من نساء الكويت اللاتي أسسن جمعية رعاية المعاقين في سبعينيات القرن الماضي.

وأوضحت أن الكويت شهدت خلال تلك المرحلة تطورا مهما في مفهوم الرعاية الاجتماعية، إذ لم يقتصر الاهتمام على بناء الدولة وتطوير بنيتها التحتية بل امتد إلى بناء الإنسان وتوفير مؤسسات الرعاية والخدمات المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة من المواطنين والمقيمين وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي ما عكس وعيا مجتمعيا مبكرا بأهمية صون كرامة الإنسان وتوفير احتياجاته.

لتعزيز قدرات المتخصصين وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتصدي للتهديدات الإرهابية في البحر

«الناتو» ينظم دورة لمكافحة الإرهاب البحري


المشاركون في الدورة التدريبية المتخصصة بشأن مكافحة الإرهاب البحري

كونا ـ نظم المركز الإقليمي لحلف شمال الأطلسي (ناتو) ومبادرة إسطنبول للتعاون في دولة الكويت دورة تدريبية متخصصة بعنوان (مكافحة الإرهاب البحري) بالتعاون مع مركز التميز للأمن البحري (MARSEC COE) التابع للحلف وبمشاركة متدربين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقال مدير المركز الإقليمي المستشار عماد الكندري لـ (كونا) خلال الدورة التي تستمر حتى 19 نوفمبر الجاري إن برنامج الدورة يهدف إلى تعزيز قدرات المتخصصين في مجال الأمن البحري وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة للتصدي للتهديدات الإرهابية في البحر بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار البحري وحماية المنشآت الحيوية. وأوضح الكندري أن الدورة تتضمن محاضرات نظرية وتمارين تطبيقية ودروسا مستفادة تهدف إلى تعميق فهم المشاركين لعمليات الاعتراض البحري من المنظورين الاستراتيجي والعملياتي وتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات الأمنية وحماية البنية التحتية البحرية الحيوية. وأضاف أن البرنامج يركز كذلك على رفع مستوى الوعي بآليات الدفاع ضد التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) علاوة على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والتعامل مع المخاطر المرتبطة بها في البيئة البحرية.

وذكر أن الدورة تشمل سيناريوهات تدريبية تحاكي تهديدات بحرية متعددة بهدف تطوير مهارات اتخاذ القرار وتعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب البحري.

أكدت أنها تتابع باهتمام التطورات المتسارعة في صناعة الطيران

الكويت: حريصون على المشاركة بمستقبل النقل الجوي العالمي

واشنطن ـ كونا: أكد رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الشيخ حمود المبارك حرص الكويت على الإسهام في رسم مستقبل النقل الجوي العالمي من خلال مشاركتها في المؤتمر العالمي السابع للنقل الجوي الذي تنظمه منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) في مونتريال.

وقال الشيخ حمود الصباح، رئيس الوفد الكويتي المشارك في المؤتمر في بيان صحافي، ان مشاركة دولة الكويت في المؤتمر ـ الذي بدأ أمس ويستمر حتى 20 الجاري ـ تأتي انطلاقا من اهتمامها بمناقشة القضايا والتحديات الإستراتيجية التي تواجه قطاع النقل الجوي والمساهمة في صياغة الرؤى والتوجهات المستقبلية لهذه الصناعة الحيوية.

وأكد أن المؤتمر الذي يعقد منذ عام 1977 يمثل محطة دولية مهمة لتبادل الرؤى والخبرات بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجهات المعنية بصناعة الطيران، لاسيما أن الموضوعات المطروحة تتناول ملفات جوهرية ترتبط بمستقبل القطاع من حيث تطوير التشريعات والسياسات الاقتصادية وتعزيز الربط الجوي وجذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية والتحول الرقمي والاستدامة ومواكبة التقنيات الحديثة.

وأضاف ان أهمية المؤتمر تنبع من كونه منصة دولية لمناقشة التحديات والفرص التي تواجه قطاع الطيران المدني والعمل على بلورة توجهات وسياسات مشتركة من شأنها تعزيز كفاءة النقل الجوي ورفع قدرته على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والتشغيلية والتكنولوجية بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات السلامة والاستدامة وجودة الخدمات المقدمة للمسافرين.

وأشار إلى أن دولة الكويت تتابع باهتمام التطورات المتسارعة في صناعة الطيران العالمية وتسعى من خلال مشاركتها إلى الاطلاع على أفضل الممارسات والتجارب الدولية والاستفادة من مخرجات المؤتمر في دعم خطط تطوير منظومة الطيران المدني الكويتي وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية وتحديث الأطر التنظيمية وتطوير الخدمات والبنية التحتية بما يتماشى مع المعايير والتوجهات الدولية.

